NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE

بيان بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لتقييم
مرحلة ما قبل الانتخابات المحلية في الضفة الغربية 2012

القدس، 5 تشرين الأول 2012

قام المعهد الديمقراطي الوطني بتنظيم بعثة تقييم لمرحلة ما قبل الانتخابات في الفترة ما بين 29 ايلول و 5 تشرين الأول، وهي الفترة التي تسبق الانتخابات المحلية في الضفة الغربية المقرر إجراؤها في 20 تشرين الأول 2012. تمثلت أهداف بعثة المعهد الديمقراطي الوطني في التأكيد على رغبة واهتمام المجتمع الدولي في تطوير عمليات سياسية وحكم أكثر ديمقراطية في الاراضي الفلسطينية؛ وتقييم المناخ السياسي السائد في الضفة الغربية والاستعدادات لعملية الاقتراع؛ وتحديد المجالات التي تحتاج الى تحسين وتطوير من أجل ضمان نزاهة العملية الانتخابية.

تشكلت البعثة من: جيفري اينغلاند وهو مستشار أول في المعهد الديمقراطي الوطني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ دانيل ميتوف من بلغاريا وهو متخصص في الحملات الانتخابية وتطوير الأحزاب السياسية؛ ناثن ايفانز وهو مدير البرامج المسؤول المقيم لمنطقة الضفة الغربية وغزة في المعهد الديمقراطي الوطني؛ وليندزي وركمان وهي مديرة برامج مسؤولة في المعهد الديمقراطي الوطني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تمت كافة عمليات التقييم وفق المعايير الدولية كما نص عليها اعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات والذي أقر من قبل 36 منظمة حكومية وغير حكومية، بما فيها سكرتارية الأمم المتحدة.

خلال عملية التقييم، التقى أفراد البعثة مع مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة المنخرطة في العملية الانتخابية، بمن فيهم مسؤولون في لجنة الانتخابات المركزية وممثلون ومرشحون من الأحزاب السياسية ومرشحون مستقلون ومدراء حملات انتخابية، بالاضافة الى مسؤولين في وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، ومراقبين محليين للانتخابات، وقياديين في منظمات المجتمع المدني، وممثلين عن النقابات، وصحفيين واكاديميين وممثلين عن المجتمع الدولي. وقد زارت البعثة مراكز التجمعات السكانية الرئيسية في بيت لحم، الخليل، جنين، القدس، نابلس ورام الله من أجل تقييم الاستعدادات للانتخابات و السياسية في الضفة الغربية.

ان المعهد الديمقراطي الوطني وبعثة تقييم مرحلة ما قبل الانتخابات يقدران عاليا حسن الضيافة والصراحة التي تمتع بها كافة المشاركين في هذا التقييم، وهما بذلك هذا البيان احتفاءا بروح التعاون الدولي وعلى أمل تعزيز وتطوير العمليات والمؤسسات الديمقراطية. و لا يسعى المعهد الديمقراطي الوطني وبعثة التقييم من خلال اصدار هذا البيان الى التدخل أو الى اصدار تقييم نهائي لعملية الانتخابات. ان المعهد الديمقراطي الوطني يدرك أن الشعب الفلسطيني هو الجهة الوحيدة التي تستطيع تحديد مدى مصداقية انتخاباتهم.

ملخص الملاحظات

السياق السياسي

بتاريخ 20 تشرين الأول، سيتسنَى للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية انتخاب مجالس محلية جديدة في عملية انتخابات تم تأجيلها لعدة أعوام. ومن مجموع 353 مدينة وبلدة وقرية مشاركة في هذه الانتخابات، ستنظم 94 منها انتخابات تتنافس فيها عدة قوائم مرشحين. وفي 181 موقع محلي، ستمنح مقاعد المجالس المحلية الى قائمة مرخصة واحدة بالتزكية. وفي 78 موقع محلي أخرى، لم تتم المصادقة على أية قوائم اما بسبب عدم التقدم بقوائم أو لأن القوائم لم تستوف المتطلبات القانونية. بحسب قانون الانتخابات المحلية، سيتسنى للمواطنين في هذه التجمعات فرصة تقديم قوائم والمشاركة في جولة ثانية من الانتخابات مقرر إجراؤها في 24 تشرين الثاني.

عبر معظم الفلسطينيين الذين التقوا ببعثة التقييم عن رغبة في المشاركة في انتخابات تنافسية تتمتع بمصداقية وتتم بشكل منتظم، كما عبر معظمهم عن استيائهم حيال عمليات تأجيل الانتخابات وإلغائها مؤخراً. وقد اعتبر العديد من المشاركين في هذا التقييم الانتخابات المخ إجراؤها في العشرين من تشرين الأول على انها فرصة لوضع العملية الديمقراطية في مسارها الصحيح.

بالرغم من حماسهم نحو تنظيم عملية انتخابية ناجحة، الأفراد الذين التقت معهم البعثة بأوجه القصور المرتبطة بالانتخابات القادمة والتي تتمثل بقرار حركة حماس منع لجنة الانتخابات المركزية من القيام بعملها في غزة مما أدى الى الغاء الانتخابات هناك؛ كما أن عدم وجود أي اتفاقية بين الفلسطينيين والحكومة الاسرائيلية حول وضع الفلسطينيين المقدسيين يحصر المشاركة بالفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية فقط. اضافة الى ذلك، فإن قرار حركة حماس بمقاطعة الانتخابات في الضفة الغربية يقلل من الخيارات المتاحة أمام جمهور الناخبين. سيحظى سكان اقل من ثلث التجمعات السكانية المحلية – وهم يمثلون ما يقرب من 54% من الناخبين المؤهلين في الضفة الغربية – بفرصة التصويت.

وقد استمعت البعثة الى وجهات نظر عديدة من الفلسطينيين حول هذه القضايا. فيما يخص عدم قدرة سكان غزة على المشاركة، قال الناس انهم يفضلون أن تجرى الانتخابات في كافة المناطق، ولكن وبسبب الطبيعة المحلية للانتخابات فإنهم لا يشعرون أن من شأنها أن تعمق حدة الانقسامات في الاراضي الفلسطينية أو تشكل عائقاً اضافياً أمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

كما استمعت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني الى العديد من الفلسطينيين الذين تحدثوا عن مناخ غير واضح المعالم، حيث أن الظروف الاقتصادية المتردية في الضفة الغربية، وعدم إحراز تقدم في مفاوضات السلام، والتكهنات حول مصير السلطة الفلسطينية، والتخوف من تغول الأجهزة الأمنية هي أمور ما زالت تشغل بال الناس. وفي سياق كهذا، تضاءلت أهمية الانتخابات المحلية.

على الرغم من أوجه القصور في الانتخابات، وصف معظم الفلسيطينيين الذين التقت معهم البعثة الانتخابات على انها فرصة لاعادة ارساء الانتخابات كبند روتيني منتظم في العملية

السياسية وفرصة أيضا لاعادة احياء وتنشيط الحكم المحلي. وقد عبروا عن فخرهم بوجود تاريخ من الانتخابات السليمة. وقد شعرت البعثة أن هناك جدية لدى العديد من الأطراف المشاركة خلال استعداداتهم من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها الانتخابات القادمة.

الاطار الانتخابي

تجرى الانتخابات المحلية في الاراضي الفلسطينية باعتماد نظام التمثيل النسبي ضمن قوائم مرشحين مغلقة. ويتم ترتيب اسماء المرشحين في كل قائمة طبقا لأولوية المرشحين، لكن اسماء المرشحين لا تظهر على ورقة الاقتراع – حيث سيظهر اسم ورمز كل قائمة فقط على ورقة الاقتراع. ولا يجوز أن يقل عدد المرشحين في القائمة عن عدد أغلبية مقاعد المجلس المحلي في التجمع المحلي المعني. وخلال النقاشات مع البعثة، قال بعض المرشحين والمراقبين انهم يفضلون التصويت للأفراد وليس للقوائم.

يتم تخصيص عدد من المقاعد لكل قائمة تحصل على 8% أو أكثر من الأصوات الصحيحة ، وذلك بالتناسب مع عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة على اساس "طريقة سانت لوغي". ويتم تخصيص المقاعد للمرشحين طبقا لترتيب اسمائهم في القائمة. وعبَرالعديد من الناس، بما فيهم متنافسون في الانتخابات، عن التباس في فهم النظام الانتخابي، وتحديدا المعادلة الرياضية المعقدة في "طريقة سانت لوغي".

ينص قانون الانتخابات على حد أدنى من مشاركة النساء في المجالس المحلية[1] ويتضمن كوتا للنساء على قائمة المرشحين[2]. تشكل النساء ما يقارب 25% من المرشحين، كما أن هناك بعض القوائم تقودها نساء. في بلدية الخليل، تتكون إحدى القوائم المتنافسة من النساء بالكامل. .

كما يفصَل قانون الانتخابات عملية تقديم القوائم والتحقق منها والتقدم بالطعون، لكن تفسير القانون أوجد بعض الخلافات. فقد عبر بعض قادة الاحزاب السياسية ومراقبو الانتخابات المحليون عن قلقهم حيال قيام لجنة الانتخابات المركزية بتفسير قواعد عملية تقديم الطعونات بشكل صارم وبدون اية مرونة عند المصادقة على قوائم المرشحين، واضافوا أن لجنة الانتخابات المركزية اصدرت حكمها على قانونية القوائم بدون تقديم أية تغذية راجعة لقيادات القوائم أو منحهم فرصة لتصحيح الاخطاء، مما ترك هذه القوائم المرفوضة أمام خيار واحد فقط الا وهو الطعن في القرار امام المحكمة. أما لجنة الانتخابات المركزية فقد افادت انها كانت تنفذ أحكام القانون وأنه كان يتوجب على مسؤولي القوائم أن يتقدموا بكافة الوثائق الضرورية في مرحلة أبكر خلال فترة تقديم الطلبات التي تمتد الى عشرة ايام وعندها كان من الممكن تصحيح أية اخطاء. وخلصت اللجنة الى أن المحاكم سوف تصدر الأحكام النهائية.

وقد عبر عدد من الناسعن قلقهم من ان الفصل في الطعونات حيال قرارات لجنة الانتخابات المركزية فيما يتعلق بقوائم المرشحين كان يتم في محاكم المحافظات وليس في محكمة مركزية

---

[1] مجلس مكون من 13 مقعد أو أقل يجب أن يتضمن على الأقل امرأتين. مجلس مكون من أكثر من 13 مقعد يجب أن يتضمن على الأقل ثلاثة نساء. في حال تضمن مجلس محلي أقل من 1,000 ناخب، يعفى هذا المجلس من متطلبات الكوتا.

[2] بالنسبة للمجالس التي تتضمن 13 أو اقل من المقاعد، يجب أن تتضمن قائمة المرشحين امرأة من بين الاسماء الخمسة الأولى وامرأة من بين الاسماء التي تحتل المرتبة السادسة حتى العاشرة. بالنسبة للمجالس المحلية التي تتضمن أكثر من 13 مقعدا، يجب أن تكون امرأة أيضا من ضمن الاسماء الخمسة الأخيرة في القائمة.

واحدة. نتيجة لذلك، فقد اصدر القضاة في المحاكم المختلفة قرارات متناقضة في قضايا متشابهة.

وقد عبر العديد من الأشخاص الذين التقت بهم البعثة عن عدم فهمهم بشكل واضح للعملية المستمرة في دمج المجالس المحلية وعن قلقهم حيال أثر هذه العملية على قدرة المواطنين في القرى والبلدات الأصغر على المشاركة في العملية الانتخابية.

الاستعدادات الفنية

هذه هي الانتخابات المحلية الأولى التي تتم إدارتها من قبل لجنة الانتخابات المركزية، حيث تمت إدارة الانتخابات المحلية السابقة من قبل اللجنة العليا للانتخابات المحلية. وقد عبر معظم الناس الذين التقت معهم البعثة عن ثقتهم العالية بقدرة لجنة الانتخابات المركزية على ادارة الانتخابات بأسلوب محايد ونزيه ومهني. ويتوقع الفلسطينيون أن تسير الأمور خلال يوم الانتخابات بشكل سلس وان تجرى الانتخابات بشكل مهني بما يتماشى مع القانون. وقد أظهر العديد من الناس فهما وادراكا مثيرا للإعجاب حول العملية الانتخابية والجداول الزمنية والتعليمات والإجراءات – وهذا يظهر مستوى الثقافة الرفيعة لدى الأطراف السياسية الفلسطينية ويؤكد كذلك على جهود لجنة الانتخابات المركزية في الابقاء على تواصل منتظم مع المتنافسين والمراقبين والأطراف المعنية الأخرى.

وأظهر مسؤولوالانتخابات والأجهزة الأمنية ثقة بان المفاوضات بين المسؤولين الفلسطينيين والاسرائليين ستؤدي الى اتفاقيات حول حركة تنقل المواد الانتخابية والأفراد في مختلف ارجاء الضفة الغربية.

مشاركة المواطنين والنقاشات العامة

بالنظر الى التجارب السابقة التي تخللها الغاء للانتخابات وشكوك العديد من المواطنين حتى باحتمالية إجراء انتخابات تشرين الأول، سيحتاج العديد من النشطاء السياسيين الى جهود للتغلب على التأخر في بدء الاستعدادات للانتخابات. تم تسجيل ما يقارب 78% من الناخبين المؤهلين في الضفة الغربية، وإن كان تسجيل الناخبين الجدد خلال فترى التسجيل في شهر آب أقل من المتوقع. وقد عملت لجنة الانتخابات المركزية على تنفيذ برنامج متواضع لتوعية الناخبين، إلا أن هناك محدودية في الجهود الأخرى لاشراك المواطنين في النقاشات العامة أو جمع الناخبين مع المرشحين. ويمكن تفهم ذلك لان المنظمات والجهات المانحة التي غالبا ما كانت تنفذ وتدعم نشاطات كهذه ترددت هذه المرة في تخصيص مواردها الشحيحة وفي اعطاء الوقت الكافي لعملية يعتقد كثير من الناس انها لن تحصل. ولكن هذا أيضاً مؤشر على الضرر الذي حدث بسبب عمليات الالغاء والتأجيل المتكررة التي حدثت في الماضي والضرر الذي يمكن أن يلحق في أية انتخابات مستقبلية، وربما الأهم من ذلك الضرر الذي حدث في ثقة الجمهور العام بتصريحات وبيانات الحكومة.

مشاعر الشك وعدم اليقين في امكانية تنظيم الانتخابات خلقت ايضا حالة من اللامبالاة. خلال اجتماعات مع الاطراف المعنية بالعملية الانتخابية، علمت البعثة الى أن العديد من الناخبين لم يشاركوا بنشاط أو ليس لديهم حماس حول العملية الانتخابية. البعض أشار الى أن هذه المشاعر يمكن أن تتغير مع بدء الحملات الانتخابية بشكل رسمي في السادس من شهر تشرين الأول. وقد أشار البعض إلى أن عدم وجود تنافس عال في العديد من المناطق وكذلك قرار حركة حماس

بمقاطعة الانتخابات من الممكن أن يخفضا نسبة مشاركة الناخبين. في حين تشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن نسبة التصويت ربما تصل الى 80% في بعض المناطق، أعطى معظم الناس تقديرات أدنى من ذلك بكثير، خاصة عند المقارنة بانتخابات سابقة.

عبر بعض الفلسطينيين عن رغبة بأن يمنح جميع المواطنين فرصة للتصويت حتى في التجمعات التي تمت المصادقة على قائمة واحدة فيها. لن تتم معالجة هذا الموضوع قبل انتخابات العشرين من شهر تشرين الأول، لكن العديد من الناس اظهروا رغبة قوية في اجراء نقاش شامل حول هذا الموضوع.

الحملات الانتخابية المحلية

بالنظر الى التركيز على الخدمات والقضايا المحلية، فان الانتخابات المحلية ستمنح فرصة للتجمعات السكانية أن تناقش قضايا ذات اهمية وان تعيد تنشيط الحكم الديمقراطي. خلال الاجتماعات مع المعهد الديمقراطي الوطني، ركز المرشحون وممثلو القوائم على القضايا المحلية، وغالبا ما أشاروا الى ان هذه الانتخابات هي "انتخابات خدماتية" وبالتالي لن تكون مرتبطة بشكل مباشر بالسياسة الحزبية. وتقدم العديد من القوائم نفسها امام الجمهور العام على انها مجموعات من التكنوقراط المهنيين وليست مجموعات حزبية، وهي تتضمن شخصيات غير حزبية ولكنها بارزة في المجتمع المحلي. تحدث قادة القوائم عن جهودهم لضم مجموعات متنوعة من المرشحين من أجل كسب دعم واسع، آخذين بعين الاعتبار التمثيل الجغرافي والمهارات المتوفرة لدى المرشحين والسمعة والروابط العائلية.

في حين استمع المعهد الديمقراطي الوطني الى عدد قليل من المقترحات المحددة حول السياسات العامة الا ان المتنافسين في الانتخابات – بما فيهم قادة الأحزاب والمرشحين – تحدثوا عن تصميم على ابقاء الحملات الانتخابية مرتكزة على القضايا المحلية. لم تسمع البعثة عن أية خطط لتنظيم نقاشات عامة بين المرشحين أو منتديات أخرى حيث يمكن للمواطنين أن يقارنوا بين برامج السياسات العامة المطروحة من المرشحين.

هناك فترة 13 يوما للحملات الانتخابية وهي فترة زمنية قصيرة نسبيا ويليها يوم واحد من الصمت الانتخابي. وعبر المرشحون وممثلو الأحزاب عن بعض الارباك وعدم الوضوح حول تعريف النشاطات المقبولة ما قبل وخلال فترة حملة الانتخابات. كما عبر بعض المرشحين عن تخوفهم حيال منح فرص متساوية في الاعلام وهي قضية يمكن أن تتفاقم بسبب نقص في التعليمات فيما يتعلق بالانفاق على الحملات الانتخابية.

النزاهة الانتخابية

عبر غالبية الناس الذين التقت معهم البعثة عن ثقتهم في العملية الانتخابية. فيما ظهرت بعض الاسئلة حول ممارسات معينة مثل استخدام الهاتف المحمول داخل حجرة الاقتراع واساءة استخدام الاجراءات المخصصة للناخبين الأميين، فإن القليل من الناس توقعوا حدوث عمليات تزوير على نطاق واسع، مثل شراء الأصوات أو التلاعب المباشر في البطاقات الانتخابية. وتعتقد الغالبية أنه سيتم فرز وعد البطاقات الانتخابية بشكل صحيح وأن النتائج ستعكس ارادة الناخبين.

إلا أنه تم التعبير عن القلق حيال التأثير المحتمل وغير المقبول لنفوذ الأجهزة الأمنية. وقد أفصح العديد من المرشحين ومراقبي الانتخابات عن حالات تمارس فيها القوى الأمنية ضغطا على مرشحين للانسحاب من قوائم أو على ناخبين لدعم قائمة محددة، وعبروا عن قلقهم أيضا من أن هكذا ضغط ربما يستمر خلال فترة الحملات الانتخابية. اضافة الى ذلك، تحدث البعض عن النتائج المحتملة – مثل فقدان الوظيفة أو منح حكومية – التي يمكن أن تفرض بعد عدة أشهر من يوم الانتخابات. معظم المراقبين قالوا انهم لا يعتقدون ان هذه الضغوطات هي تعبير عن سياسة متبعة لكنها ناتجة عن ممارسات من قبل أفراد يسيؤون استخدام سلطاتهم وناتجة عن النزاعات المحلية. اكد المسؤولون الحكوميون أنه تم ارسال مذكرات الى موظفي القطاع الحكومي والأجهزة الأمنية توجههم لضرورة الحياد السياسي والاستخدام الصحيح للموارد العامة. بالرغم من ذلك، فإن مجرد وجود شكوك حول تدخلات من قبل مسؤولي الاجهزة الأمنية و مسؤولي الحكومة – بغض النظر عن مدى التأكد منها – يمكن أن يسبب ضررا على ثقة الجمهور العام في نزاهة العملية.

وعبر العديد من الأفراد عن قلقهم حيال استخدام المساجد كمواقع للتأثير على الناخبين، وهو ما يتناقض مع القانون الفلسطيني.

التوصيات

تقترح البعثة وبكل احترام أخذ الخطوات التالية بعين الاعتبار من أجل تعزيز الثقة في انتخابات العشرين من تشرين الأول وفي الانتخابات المستقبلية:

- توصي البعثة أن تعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والاحزاب السياسية وقوائم المرشحين والاعلام على زيادة جهودها في تنظيم نقاشات عامة حول الاولويات المحلية خلال فترة الحملات الانتخابية. يتوجب على الأحزاب أن يكون لديها برامج واقعية تعالج اولويات المواطن، و من شأن النقاشات مع المرشحين أو أية منتديات أخرى أن توفر فرصة للمواطنين للمقارنة بين السياسات المقترحة.
- يجب على القيادة الفلسطينية أن تتخذ كافة الخطوات الضرورية لتوفير بيئة آمنة تضمن حيزا كافيا للناخبين للتعبير عن آرائهم. يتوجب على المسؤولين على كافة المستويات أن يضمنوا حيادية الأجهزة الأمنية واتخاذ خطوات لضمان عدم استخدام الموارد العامة، بما فيها المال العام والمركبات ومعدات الاتصال والمواد وساعات العمل للموظفين الحكوميين، لمصلحة مرشحين أو قوائم محددة.
- من أجل ضمان الثبات واتساق عملية تطبيق القانون، توصي البعثة أن تدرس السلطات تعيين صلاحيات النظر في الطعون، بما فيها الطعون المرتبطة بالمصادقة على قوائم المرشحين، الى محكمة مركزية واحدة.
- ما بعد الانتخابات، توصي البعثة أن تبادر السلطات في نقاش شامل ما بين كافة الأطراف المعنية حول النظام الانتخابي، بما فيه: استخدام قوائم المرشحين المغلقة وعناصر أخرى في نظام التمثيل النسبي، وتمويل الحملات الانتخابية، وقواعد الحملات الانتخابية، والتصويت لصالح قائمة واحدة في المواقع، وعملية المصادقة على القوائم.
- ما بعد الانتخابات، يجب أن تضمن المجالس المحلية أن تلعب دورها الصحيح في الاستجابة لمصالح المواطن وأن توفر للجمهور العام فرص للمشاركة المباشرة. ويجب أن تجرى الانتخابات ضمن جدول زمني منتظم.

للاتصال:

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

- في القدس، ناثن ايفانز على الرقم: 7152 555 54 (0) 972+

- في واشنطن، دي سي، ليندزي وركمان على الرقم: 5500 728 202 1+